استراتيجية الأمن الوطني العراقي بعد العام ٢٠١٤ "الفرص والتحديات "

أ.م.د شيماء معروف فرحان
Shiemmafrhan@gmail.com
بسمة سعد عبد الامير
basmahsaadalmuk@gmail.com
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

الملخص

تشكل منظومة الامن الوطني الركن الاساس في المحافظة على كيان الدولة ومقدراتها، وتحديد مكانتها في توازن العلاقات، فضلا عن سيادتها وحقوق وكرامة الوطن والمواطن. ونظرا لما يتمتع به العراق من مكانة تاريخية وحضارية وموقع جيوستراتيجي مهم، وما يلعبه من دور في اقتصاديات المنطقة، أصبح موضع اهتمام العديد من الدول التي تسعى لاستغلال امكانياته والسيطرة على موارده. وبعد الاحتلال الامريكي للعراق، أصبح واقع الامن الوطني امام تحديات متنوعة وخصوصا حالة اللاتوازن وعدم الاستقرار مما انعكس سلبا على الواقع العراقي وعلى برامج التنمية وعلى المستقبل السياسي للعراق. لذلك اصبحت الحاجة لوضع استراتيجيات امنية واقعية وقابلة للتنفيذ ضرورة وطنية تتحمل مسؤولياتها كل الجهات ذات العلاقة، فضلا عن اهمية ودور شرائح المجتمع في تعزيز منظومة الامن الوطني وتوفير متطلبات نجاحها.

الكلمات المفتاحية : الامن الوطني، الاستراتيجية، الفرص، التحديات، العراق.

Iraqi National Security Strategy after 2014 “Opportunities and Challenges”

Shaima Maarouf Farhan Assist prof Dr Basma Saad Abdel Amir
Shiemmafrhan@gmail.com basmahsaadalmuk@gmail.com
Al-Mustansiriya University / College of Political Sciences

Abstract:

The national security system constitutes the cornerstone of preserving the entity and capabilities of the state, and determining its place in the balance of relations, as well as its sovereignty and the rights and dignity of the nation and the citizen. Given Iraq’s historical and cultural status and important geostrategic location, and the role it plays in the region’s economies, it has become the subject of

interest for many countries seeking to exploit its potential and control its resources.

After the American occupation of Iraq, the reality of national security faced various challenges, especially the state of imbalance and instability, which negatively affected the Iraqi reality, development programs, and the political future. Therefore, the need to develop realistic and implementable security strategies has become a national necessity whose responsibilities are borne by all relevant parties, in addition to the importance and role of segments of society in strengthening the national security system and providing the requirements for its success.

Keywords: National Security, Strategy, Opportunities, Challenges, Iraq

المقدمة

تشكل منظومة الأمن الوطني الركن الأساسي في المحافظة على كيان الدولة ومقدراتها وتحديد مكانتها في توازن العلاقات ، فضلا عن سيادتها وحقوق وكرامة الوطن والمواطن ، وحمايتها من كل التهديدات وتعزيز مكانة الدولة والحكومة بين الدول ، مع تنفيذها للسياسة العامة، فلم تعد منظومة الأمن الوطني مجرد قوة أمنية أو عسكرية أو مجموعة من الإجراءات بل تطورت إلى استراتيجيات وسيناريوهات وإدارة للواقع والمستقبل.

ان عملية صياغة استراتيجية لمنظومة الامن الوطني تعد من المتطلبات الرئيسة في حماية والحفاظ على الدولة والمجتمع والافراد والسياسات ، ولكل بلد مؤسساته المسؤولة عن ذلك، وبحسب طبيعة المخاطر والتهديدات والتطلعات والصراعات في بيئة العلاقات المحلية والاقليمية والدولية، وكلما زادت فاعلية واهمية الدولة وموقعها ومواردها زاد حجم التهديدات والتحديات ، من هنا فان بناء استراتيجية للأمن الوطني في العراق تحتاج الى معرفة حجم التحديات ونوعها ومصادرها، فضلا عن التعرف على مقومات منظومة الامن الوطني ، فأصبح من الضروري تحليل تلك التحديات كي نتمكن من معرفة الفرص والرؤيا المستقبلية في بناء الاستراتيجيات وتنفيذها .

اهمية البحث:

يمكن بلورة اهمية الدراسة من خلال :

١. ان صياغة اي استراتيجية يعني ان الدولة لها سياسة عامة واضحة لضمان امنها الوطني وكذلك برنامج حكومي فاعل تعتمده المؤسسات الحكومية المسؤولة وعلى اختلاف المشاكل والتوجهات ومشاكل النظام السياسي والمتغيرات الكثيرة والعناصر المؤثرة في استقرار العراق وتوازن امنه الوطني.

٢. العمل على تطوير وصياغة استراتيجية مناسبة ما يفرض له الامن من تحديات وتهديدات ومخاطر وهذا ما شاهدناه بعد تجاوز ازمة تنظيم داعش الارهابي وما الت اليه من نتائج ادت الى انهيار المنظومة الامنية والاقتصادية وتفتت النسيج الاجتماعي .

٣. ترمي هذه الدراسة الى محاولة تطوير مفهوم خاص ومستقبل لاستراتيجية الامن الوطني في العراق من خلال رؤى وتصورات فعالة التعرف على ماهية الامن الوطني وابعاده والغاية من صياغة الاستراتيجيات .

٤. تحديد التهديدات والمخاطر التي يواجهها الامن الوطني في العراق سواء كانت داخلية او خارجية وتأثير تلك التحديات على مختلف جوانب ومجالات الامن.

٥. .التعرف على اهمية المؤسسات التي تقوم بتنفيذ البرنامج الحكومي للاستراتيجيات الامنية ورفع الوعي الثقافي والوطني لدى مختلف شرائح المجتمع في المشاركة ودعم الدولة ومؤسساتها في تحسين مستوى الاداء وتجاوز العقبات من اجل استقرار امني وواقع متوازن.

اشكالية البحث:

لا تختلف مقومات استراتيجية الامن الوطني في العراق عن اي استراتيجية من حيث الرؤية والاهداف والرسالة والاليات والبيئة الداخلية والخارجية والمخاطر والتهديدات المحتملة ، ولكن في الواقع فان هناك مخاطر وتهديدات متنوعة تواجه الدولة العراقية ككيان وحاضر ومستقبل ، وخصوصا ان له سمات جيواستراتيجية وموارد جعلته مركز اهتمام القوى العالمية والاقليمية ، فضلا عن الضعف في الهياكل المؤسسية وطبيعة النظام وضعف الاستراتيجيات واليات تنفيذها مع عوامل اخرى مؤثرة مثل المحاصصة والفساد وضعف القدرات وعدم التوازن المجتمعي بل ان الصراعات السياسية اضعفت المنظومة الامنية ، فضلا عن ذلك بروز ظاهرة التداخل بين الازمات وعدم الاستقرار الامني ، مع جملة التهديدات في الرؤية وانعدام السياسة العامة والنظرية الامنية ، وهذا حتما سينعكس على مستقبل الاستقرار والتنمية ويضعف القدرات في مواجهة كل التحديات واضعافا للقرار الوطني ، ويمكن بلورة التساؤل الرئيسي والمتمثل بان هناك علاقة بين ضعف الدولة واستراتيجية الامن الوطني وانعكاسها على التنمية ومستقبل البلد ؟ وهنا تبرز التساؤلات الفرعية منها

١. هل المشكلة بالنظام ام بالقدرات هل تستطيع الدولة من رسم سياسة عامة للأمن الوطني وكيف تستطيع الدول من خلال التجارب استيعاب المتغيرات والتكيف والتعامل معها ؟

٢. هل تعمل الحكومات العراقية المنتخبة في ضوء استراتيجية أمن وطني واضحة ومحددة ومتناسقة؟
٣. وهل ان المؤسسات قادرة على ادراك مضامين الاستراتيجيات وتطبيقها وامتلاكها الكوادر التنظيمية والمهارة الفنية اللازمة لتعبئة واستخدام الموارد الأساسية للدولة؟
٤. هل هناك اشكالية في صياغة نظرية الامن الوطني العراقي بسبب ضعف الرؤية وعدم وجود نظرية للأمن الوطني ؟
٥. هل يتمكن العراق من رسم سياسة عامة تمكنه من صياغة استراتيجية وطنية تتجاوز التحديات ؟

فرضية البحث:

تتبلور فرضية البحث بالعلاقة الجدلية بين حجم التحديات ودرجات الاستجابة من قبل الجهات المسؤولة عن صياغة وتنفيذ استراتيجية الامن الوطني في العراق ووجود اشكالية بعقيدة النظام السياسي بخصوص نظرية الامن الوطني فهي تخضع للآراء مما يصعب قياسها وتثبيت اطار لها كما ان المؤسسات بحاجة الى تمكين وتطوير كهيكل وملاكات ، من جانب اخر يمكن بناء فرضية تكاملية بان هناك علاقة ايجابية بين المشاركة الفاعلة للمؤسسات كل حسب مسؤوليته وبين نجاح تطبيق استراتيجية الامن الوطني .

منهجية البحث:

في هذه الدراسة ووفق طبيعة الاشكالية والتساؤلات ومتغيرات البحث تم اعتماد منهجين هما المنهج الوصفي كونه واقع الامن الوطني العراقي في اطار بيئته الداخلية والخارجية. كما تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل ومن ثم تم اعتماد المنهج الاستشرافي لاستشراف الاحتمالات او المشاهد المستقبلية المتوقعة لاستراتيجية الامن الوطني العراقي في اطار المستقبل المنظور ، وتمثلت الدراسة من خلال ثلاثة مباحث وخاتمة

المبحث الاول ماهية استراتيجية الامن الوطني / مدخل مفاهيمي

أولا: مفهوم استراتيجية الامن الوطني :

من الضروري ان نتعرف على المفاهيم الرئيسة في منظومة استراتيجية الامن الوطني والمتمثلة (الاستراتيجية ، الامن الوطني) كيف تتكون لدينا تصور لمضمونها

١. مفهوم الاستراتيجية

ظهرت كلمة الاستراتيجية كمصطلح وتطور استخدامها لتعني قيادة القوات او فن الجنرالات وعرفت لمدة طويلة من الزمن على انها "فن كبار القادة العسكريين" فتاريخ الاستراتيجية يعود الى كتابات المفكر الصيني"

سان تزو "الذي كتابه كان بمثابة ارشاد للقادة العسكريين للتخطيط من اجل النصر وحمل هذا الكتاب اسم "فن الحرب(علوان ٢٠١٢) اما من المنظور الاداري فقد عرف (Thomas) الاستراتيجية بانها علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في اطار عملية متكاملة يتم اعدادها والتخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق اهداف سياستهم العليا في اوقات السلم والحرب. اما الدكتور مازن الرمضاني اعطى لمفهوم الاستراتيجية منحى اخر جديد يختلف عن سابقه جمع بين الوسائل العسكرية والدبلوماسية والسياسية بغية تحقيق اهداف الدولة العليا فعرف الاستراتيجية بانها" تعبئة قدرات الدولة واستثمارها في قت السلم والحرب في ان واحد خدمة لأهداف سياستها العليا (سعد ٢٠٢٠، ٤).

٢. مفهوم الامن الوطني وابعاده

يشكل الامن ضرورة من ضروريات الحياة الانسانية ولا يقل اهمية عن الفعاليات الحيوية التي يقوم بها الانسان. فالأمن لم يعد يقتصر على الفهم التقليدي المعني بالجانب العسكري، او حماية الحدود الاقليمية، وانما اتخذ ابعادا أشمل من ذلك، تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق اهدافه التي تضمن لهم مصالحه مثل امن المؤسسة وامن المجتمع وامن الدولة (محمد ٤٦،٢٠٢٠-٤٧) وفي قاموس"Webster يعرف الامن" بانه التخلص من الخوف والقلق والعمل على توفير الطمانينة والسلام.(webster's 1996) ومن بين التعاريف التي احدثت جدلا واسعا ما ذهب اليه هنري كسنجر الذي يرى بان الامن اي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء(chcamber).

ولاشك ان مفهوم الامن الوطني قد تطور عبر اكثر من مرحلة وخصوصا في ظل تغير العلاقات الدولية والاولويات ودرجة الاهتمام والمصالح ، فضلا عن ظهور تقنيات ذكية تصل لأهدافها (نهار ٢٠١٦، ٥٨). وعليه يمكن أن نستخلص ممّا سبق أنّ مفهوم الأمن الوطني مرّ بمرحلتين مهمتين نتيجة التطورات العالمية (خضيري ٢٠١٦ ، ٥٨) .

في المرحلة الأولى: نُظِر إليه بالنظرة الاستراتيجية الضيقة وهي صد هجوم عسكري معادٍ، وحماية الحدود من الغزوات الخارجية، والمحافظة على الاستقلال الوطني .

وفي المرحلة الثانية: صار على الدولة أن تؤمّن مواطنيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ضدّ أخطار متعددة فرضتها طبيعة الانفتاح الواسع على العصر الحديث ومن الطبيعي ان للأمن الوطني مستويات وابعاد وانواع اما المستويات فهو يبدئ من الدائرة الاقرب وهو الانسان ثم المجتمع والدولة والمستوى الاقليمي ومن ثم الدولي .

شكل رقم (١) يوضح مستويات الامن

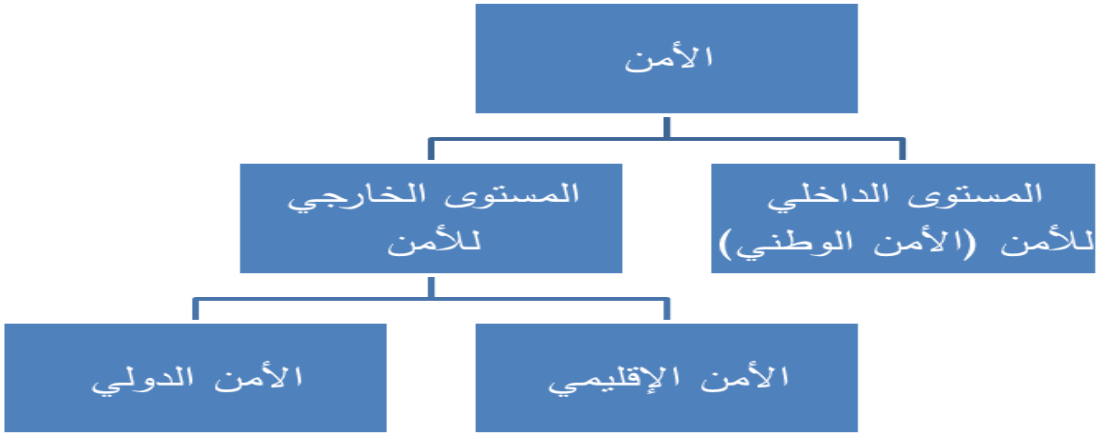

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على : هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره،ص٢١.

اما الانواع فهو يشمل كل متطلبات الحياة منها الامن السياسي، والامن الفكري والثقافي، والامن الاقتصادي والامن الغذائي، والامن الانساني ،والاجتماعي الامن السيبراني، والامن الصحي (السالمي ٢٠٢١ ، ٢٠).

٣- مفهوم استراتيجية الامن الوطني

يعد الامن الوطني من المفاهيم الحديثة وشائع الاستخدام في المعاجم والمصطلحات السياسية والامنية وبشكل عام فقد عرف والتر ليبمان الامن الوطني بانه (قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب) (علاي ٢٠٠٨ ، ٣٤) ، وردت تعاريف شتى توصف ماهية استراتيجية الامن الوطني حيث تمثل الاستراتيجية تطلعات وطموح الحكومة من اجل تحقيق امنها الوطني في مدة زمنية معينة، لذلك فأنها تسعى الى تحقيق اهداف امنها الوطني بأبعاده (الاقتصادية ،الاجتماعية ، السياسية ، الثقافية والعسكرية) هانجر ٢٠١٤ ، ٢٤) ، بينما يرى (تيري ل.ديبل) ان استراتجية الامن الوطني هي استراتيجية كبرى الا انها تقتصر على الاهداف ذات الصلة بشكل رئيسي بحماية الامن الطبيعي للدولة من العدوان ،الذي يعتقد انه المجال الاكثر اهمية بين مجالات المصلحة الوطنية (ديبل ٢٠٠٩ ، ٣٦) .

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه منظومة الامن الوطني في العراق

اولا: موقع العراق الجغرافي

من الضروري قبل ان نتعرف على ماهية اهم التحديات التي تواجه صياغة الاستراتيجية للأمن الوطني نجد من الضروري الاشارة الى خصوصية وسمات موقع العراق والاهمية الجيبولوتيكية حيث يقع العراق في

جنوب غرب قارة اسيا بين دائرة عرض (٢٩ . ٣٧درجة شمالا) وبين خطي طول (٣٩ . ٤٨ درجة شرقا) وهو بذلك يحتل الركن الشمالي الشرقي من الوطن العربي، يحده من الجنوب الكويت والمملكة العربية السعودية ومن الشمال تركيا ومن الغرب سوريا والأردن ومن الشرق إيران، ومعظم أراضي الدولة حاليًا تقع في منطقة بلاد الرافدين، اول حضارة إنسانية . ويمكن تصور ذلك من خلال الخارطة الاتية :

خارطة رقم (١) تبين الموقع الجغرافي الاستراتيجي للعراق

المصدر :الموقع الجغرافي للعراق ،الشبكة العالمية الانترنيت ،على الرابط:
https://www.google.com/search. تمت المشاهدة ٢٠٢٢/٣/٣.

تتسم جغرافية العراق بالتنوع في التضاريس؛ فمن الجبال والوديان والغابات في شمال العراق ومن السهل الرسوبي الخصب وكذلك يحتوي العراق على الهضبة الغربية الصحراوية في الغرب ، وعلى نهرين مهمين هما دجلة والفرات واللذين على ضفافهما نشأت أولى الحضارات، وتوجد الأهوار الطبيعية في جنوب العراق والتي تعد البيئة الطبيعية لحيوانات لا توجد في أي مكان آخر من العالم' (معروف ٢٠١٦ ، ٨٦) اما موقعه بالنسبة للماء واليابس فان العراق يشغل موقعا مركزيا بالنسبة للبحار والمحيطات ان العراق يتوسط من الناحية النظرية خمسة مسطحات مائية تتمثل بالبحر الاسود في الشمال، والخليج العربي وبحر العرب في الجنوب ،وبحر قزوين في الشمال الشرقي، والبحر المتوسط في الغرب، والبحر الاحمر في الجنوب (الجنابي ٢٠٢٠، ١٥) ان لموقع العراق اهمية بالغة في تاريخه السياسي على مر العصور ، فهو يشغل موقعا متميزا وهذا ما وصفه المختصون بالشؤون الاستراتيجية وللأهمية هذا الموقع اصبح للعراق مكانة مهمة في العالم من الناحيتين العسكرية والدولية (عبد ٢٠١٧ ،١٩٩).

ثانيا: الجهات المشاركة في صياغة الاستراتيجية

تتنوع الجهات المشاركة في صياغة استراتيجية الامن الوطني العراقي كونها عملية معقدة تشارك في صياغتها عدة جهات رسمية او غير رسمية تختلف من دولة الى اخرى من حيث الجهات المؤثرة والمشاركة فيها اما في حالة العراق فصياغة استراتيجية للأمن الوطني العراقي بشكل عام تشمل الجهات الرسمية ، وتتمثل الجهات الرسمية في ثلاثة (السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية) (كاظم ٢٠٢٢، ١٠٢) اما الجهات غير الرسمية تشارك هي ايضا في صياغة استراتيجية الامن الوطني بشكل غير رسمي وذلك عبر مشاركتها في وظائف النظام السياسي مما يضفي عليها حيوية وديناميكية ويعطيها شرعية باعتبارها حلقة وصل بين الدولة والشعب وتتمثل (الراي العام والاعلام ، المؤسسة الدينية ،مؤسسات المجتمع المدني) (اهنبرغ ٢٠٠٨ ، ١٨):

شكل رقم (٢) يبين الجهات المشاركة في صياغة استراتيجية الامن الوطني في العراق

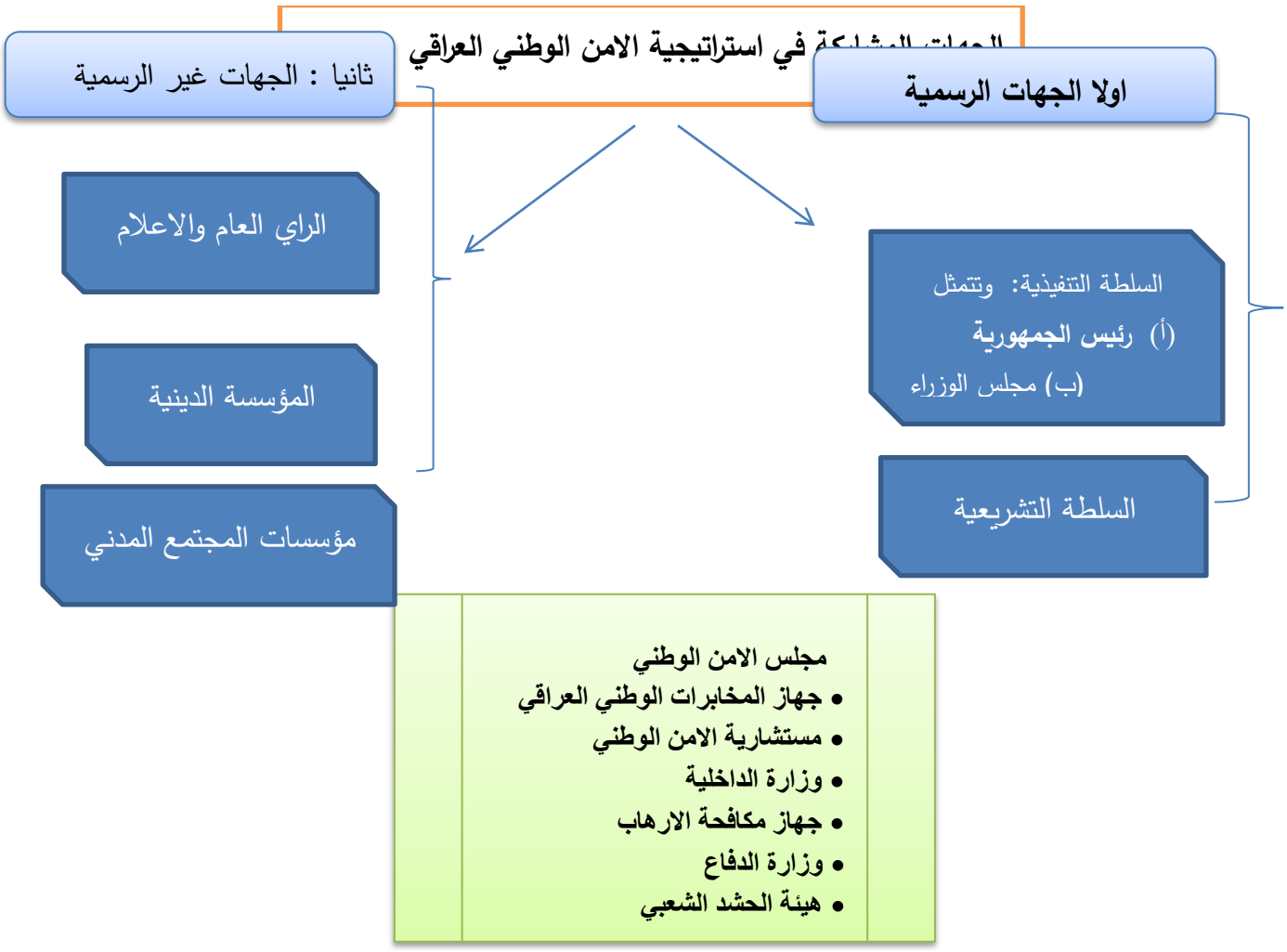

واهم مؤسسات السلطة التنفيذية المعنية بصياغة استراتيجية الامن الوطنى

المخطط من اعداد الباحثان

من الوطني العراقي

يمكن بلورة اهم تحديات التي تواجه استراتيجية الامن الوطني العراقي بالاتي:-

١- التحديات الداخلية:

هناك جملة من التحديات التي تواجه استراتيجية الامن الوطني في اي بلد تتبع اساسا من الداخل وتلعب دور مؤثرا في عرقلة تنفيذها بل بعض الاحيان تحتاج الى ان تأخذ بنظر الاعتبار عند بناء الاستراتيجيات والعراق لا يختلف عن هذا المنهج ولكن لتغير النظام السياسي وعدم الاستقرار واسلوب التغير ابرز العديد من التحديات ويمكن توضيحها بالاتي:-

أ- التحديات السياسية

يعد النظام السياسي وفلسفة ادارة الحكم من اولويات بناء الاستراتيجية الامنية بالوقت نفسة يمثل تحدي وتهديد وخصوصا في ظل حالة سياسية غير واضحة المعالم وما يصاحبها من تغيرات، فمن الطبيعي ان الامن الوطني يتأثر بالتحديات السياسية ، وفي العراق وخصوصا بعد عام٢٠٠٣ والتي صاحبتها تغيير الفكر السياسي ونظام وادارة الحكم في العراق حيث ظهرت العديد من التحديات التي تحسب بشكل او بأخر على مضامين صياغة الاستراتيجية الامنية بعد العام ٢٠٠٣ ومن ابرزها: المحاصصة الطائفية : ان التحول الذي شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣ ادى الى احداث تغيرات اثرت بشكل كبير على طبيعة النظام السياسي العراقي، والعراق بطبيعته السكانية والاثنية والعرقية والمذهبية منذ فجر التاريخ يجتمع به كل الوطنيات والاثنيات والافكار والاحزاب ، ولكن بعد عام ٢٠٠٣ ولغرض المغانم وادارة الحكم وفق اسلوب تم ابتداعه فقد ظهر مصطلح المحاصصة السياسية بعد العام ٢٠٠٣ . (عزت ٢٠٢٠ ، ٣٠٥) التي لعبت دورا فاعلا في اثارة الصراع المجتمعي والاقتتال الطائفي وهذا انعكس على المجتمع عن طريق القتل والتهجير (شهيب ٢٠٢٢ ، ٣٩) .

ان المشكلة الاساسية في المحاصصة السياسية استندت على اسس طائفية وجعلت من الطائفية المعيار الرئيسي في تحديد حصة كل جهة وقوى سياسية كما انها اصبحت عائق يقف بوجه النمو والاعمار والازمات وفضلا عن ذلك عدت المحاصصة غطاء لإخفاقات اخرى كالفساد السياسي والاداري والمالي والامني. (حسيت ، وباسم عبد الامير ٢٠١٨ ، ١٧٨) ، وتتسارع التحديات الاستراتيجية بخطوات كبيرة باتجاه العملية السياسية وتجربتها الديمقراطية الحديثة. من خلال مواكبة التدخلات الخارجية للمحيط الإقليمي، وان هذا التهديد

السياسي يأتي من عدم شيوع الاستقرار والامن والنظام والذي يؤثر على نظام الحكم وفاعليته، حيث ان سيادة التوتر وعدم الاستقرار في الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والامنية، يؤثر في الحركة السياسية لأي دولة وبالتالي فإن الامن الوطني يكون عرضة للتهديد. (ندوة علمية ٢٠١١ ، ٤٣) .

ب- التحديات الامنية : بعد التغير السياسي لعام٢٠٠٣ تم تفكيك الدولة ومؤسساتها وما صاحبها من تفكك في المنظومة الامنية وبروز حالات شكلت تحدي للدولة والسلطة والامن الوطني بل حتى على مستقبل التنمية والاستقرار مما قد ينعكس على السيادة واضعاف الدولة واختراقها من اطراف شتى مثلت تحديات صعبة واجهت الامن الوطني العراقي ولعل ابرزها واهمها التحديات الامنية التي مثلت المعضلة الحقيقية للدول وبشكل خاص العراق وابرزها : -

- الارهاب: يمثل الارهاب خطرا حقيقيا يواجه الدول بشكل عام وامنها الوطني بشكل خاص فهو يفتك بالوجود البشري وحضارته وإنجازاته وبشكل خاص بعد ان اصبح الارهاب يمارس الانشطة الارهابية على نطاق واسع. (فهد ٢٠١٨ ، ٨) جريمة منظمة لها مصادر من التمويل واساليب في التدمير وتتنوع ادواته، فقد قفز في قمة اوليات الاجندة السياسية وشكل خطرا جعل العالم كله يتجه من اجل بناء استراتيجيات لمكافحة الارهاب (تاونزد ٢٠١٤ ، ٨) فهنالك علاقة وثيقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والظواهر الارهابية، التي تمثل تهديدا حقيقيا للأمن وتعيق التنمية وتثير الرعب بين الابرياء والامنين، وتدمر المجتمعات وتخرب المنشآت والمؤسسات، حيث ان العمل الارهابي لا يعرف الحدود، ومنفذوه افراد منحرفون اعماهم الجهل، او فئة ضالة تملكها الحقد لا بعد الحدود لذا توجه سهامها لتعيق نهضة ورقي المجتمعات(عبد الواحد ٢٠٢٢ ، ٥٤-٥٥) فالإرهاب يمثل تحديا كبيرا للأمن الوطني العراقي امنيا وعسكريا حيث يستهدف التجمعات المدنية بكل قسوة وعنف فضلا عن ذلك يقوم بضرب عناصر الاجهزة الامنية اذ ان الاعمال الارهابية شكلت انعكاسات سلبية على وضع العراق.
- انتشار السلاح والمجاميع المسلحة: من المعلوم بالضرورة ان للدولة السيطرة على الكثير من الانشطة وتنظيمها بقانون وخصوصا فيما يتعلق بأمن الدول وسياستها العليا وان التحكم بالقوات الامنية واستخدام الاسلحة وانتشارها يعد ظاهرة خطرة تعبر عن خرق وانتهاك لسيادة الدولة وخلق فوضى ونشر الرعب ، وتعد مشكلة انتشار السلاح من الظواهر الخطيرة في اي دولة فيذهب ضحاياها العديد من المدنيين كما ان انتشار السلاح يؤدي الى خسارة فادحة وانتهاكات جسيمة بحقوق الأنسان من حيث القتل والترويع وتخريب الممتلكات (عبود ٢٠١٩ ، ١٩) و بعد عام ٢٠٠٣ حصلت ظاهرة انتشار

السلاح بالأسواق المحلية وبأنواع ومستويات مختلفة وغالبا ما يظهر مع كل النزاعات العشائرية او حتى السياسية مما شكل قوة مؤثرة في حسم الكثير من النزاعات خارج سيادة الدولة . فأصبح للعشائر سلاح يفوق سلاح الدولة ولعل هذا ما يفسر ظاهرة النزاعات العشائرية المتكررة. اما عن المجاميع المسلحة فقد انتشرت مجاميع غير قانونية تحمل السلاح لم يعرف مسبقاً مثل هذه المجاميع (الحمداني ٢٠٢١ ، ٢٦)

- انتشار المخدرات : كان المجتمع العراقي معرف دوليا بأنه من المجتمعات النظيفة من المخدرات وكانت العقوبات شديدة في ذلك الوقت ، وبعد الحصار وما رافقها من تفكك للسلطة وضعف الامن وانتشار المنظمات والاشخاص المتعاملين بجريمة تهريب واستيراد المخدرات بعد عام٢٠٠٣ والتي شكلت ظاهرة منتشرة ولها وجود بين طبقات كثيرة من المجتمع ، وشكلت المخدرات خطراً كبيرا على المجتمع العراقي بشكل عام والشباب بشكل خاص وتحديا لمنظومة الامن الوطني . (حسن ٢٠٢٢ ، ٤٢٨)
- الجريمة المنظمة وغير المنظمة : ان الجريمة المنظمة هي من الجرائم التي تعاقب عليها كل القوانين العالم ودساتيرها، لكن الذي يفرقها عن الجرائم الاخرى هو ما تتسم به من تميز بالتنظيم العالي (حنا ٢٠١١ ، ٣٤). ولا يمكن التقليل من تداعياتها فأسبابها كثيرة مثل (الجهل، الفقر، المرض) مع ضعف في الدولة والعلاقات الاجتماعية والمتابعة الاسرية والامنية والتميز الطبقي فضلا عن غياب العدالة الاجتماعية في الحصول على فرصة عمل لذلك يتطلب الأمر اتخاذ الاجهزة الامنية سلسلة من الاجراءات الرادعة من اجل حل تلك المشكلة
- اختلالات هيكلية في الجيش العراقي : يؤدي الجيش والقوات الامنية دور في بناء الوطن وحماية سيادته ، ولكن في الواقع بعد عام٢٠٠٣ فقد ظهرت عملية اعادة هيكلية الجيش ، بعد ان صدر قرار بول بريمر بحل الجيش بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٢) الذي وقعته سلطة الائتلاف المؤقتة(المنحلة) في ٢٣ مايو عام٢٠٠٣، والمتمثل في حل الهياكل الأساسية العسكرية والأمنية والاستخباراتية العراقية ، (ويكيبيديا) ، ومن ثم تم اعادة تشكيل الجيش وفق اسس ادت الى اختلال التركيبة مع عدم وجود عقيدة واضحة المعالم مما شكل تحديا امنيا اثر على استقرار الامن الوطني، فقد تعددت المشكلات الهيكلية في الجيش العراقي وبشكل خاص بعد قرار حل الجيش العراقي عام ٢٠٠٣ وبناء جيش جديد بقدرات محدودة فالجانب الامني كان يعاني من سوء اختيار بعض

القيادات الأمنية الذين لا يتمتعون بالخبرة والنزاهة والوطنية بسبب وجود المحاصصة السياسية(عبد الواحد ،٦٥).

ج- **التحديات الاقتصادية والاجتماعية** : لم تقتصر التحديات الداخلية في العراق فقط على الجوانب الامنية والسياسية بل ان الجوانب الاجتماعية والاقتصادية شكلت تحدي خطر وذلك لتعلق الامر بالتماسك المجتمعي والسلم الاجتماعي ، فضلا عن منظومة الامن الغذائي ، فبرزت في البيئة العراقية العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي ادت الى تعطيل مقومات الدولة وجعلتها عاجزة عن بناء قدراتها العسكرية وتقديم الخدمات للمواطنين واقامة البنى التحتية فلابد للدول العمل على بناء اقتصاد قوي قادر على مواجهة التحديات حيث يلعب الاقتصاد اليوم الدور الأكبر في تحديد مصائر الأمم والشعوب، فتجد القوة الاقتصادية تعطي من يمتلكها مكانة دولية مرموقة، وفقدانها يجعل دولاً أخرى رغم ما تمتلك من مقومات ضعيفة وغير فاعلة ، (طشطوش ، ١٨٢) ،ويمكن الاشارة الى اهم تلك التحديات والتي تتمثل بـ:

- عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة من جانب وعدم نمو القطاعات الاخرى بل اضمحلت حتى اصبح العراق يعتمد على النفط كمصدر وحيد لسد النفقات مما جعل اقتصاده ريعيا . وهذا يعد تحدي لمنظومة الامن الوطني واستقرار المجتمع وبرامج التنمية (الرواي ٢٠١٩ ، ٣٤) .

- أتساع ظاهرة البطالة والفقر: تمثل البطالة قضية عالمية وعامة فهي لا تخص بلداً وشعباً من الشعوب بعينه اذ انها توجد وبدرجات متفاوتة في معظم الدول ، وتشكل البطالة قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية بل احد مداخل التوظيف من قبل الجماعات الارهابية ، وان انتشار البطالة تحت اي مبرر سوف يخلق حالة من الحرمان

ومن هنا فالبطالة بأنواعها تعد هدراً فاضحاً للقوى البشرية التي يمتلكها اي شعب اذ يوضح الاقتصاديون ان القوة العاملة هي المورد الأكثر أهمية والأخطر شأناً لذلك تعمل الدول على تقليل عدد العاطلين عن العمل ففي العراق لابد من التقليل من حجم البطالة لكونه ينتج عنها سلوكيات غير قانونية مما تزيد من معدلات الجريمة واحتمالية انضمام الأفراد وبشكل خاص الشباب الى التنظيمات الإرهابية ان تزايد نسبة العاطلين عن العمل قد ينذر بحدوث احتجاجات عارمة كالاحتجاجات التي حدثت عام ٢٠١٩ وادخلت البلاد في ازمة كبيرة. (شهر ٢٠١٦ ، ١٤٦)

-الفساد والتخريب الاقتصادي : يعد الفساد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تكمن اثارها في مختلف جوانب الحياة وتقف ورائها عوامل ومصادر متنوعة ، بل انها اصبحت جريمة منظمة تحميها قوى وتتفاوت

نسبة اشكال ومظاهر الفساد من دولة الى اخرى حسب قوة السلطة والقوانين والوعي والرقابة حيث تشكل علاقة جدلية بين الدولة الهشة والفساد ومن ثم انهيار منظومة الامن والقيم . (عبد الاله ٢٠٢٢، ١٧٦-١٧٧) .

ان ظاهرة استشراء الفساد اخلت في النظام العام وانعكست على شرعية الحكومات المتعاقبة ومؤسسات الدولة اذ انها كانت السبب في الحراك الشعبي في اغلب محافظات العراق منذ عام ٢٠١١ وصولاً الى عام ٢٠١٩ وما بعدها ومن الجدير بالذكر ان العراق يحتل المرتبة (١٦٠) من بين (١٧٩) دولة اذ يحرم الفساد المستشري في العراق المواطنين من حقوقهم الرئيسية ولا سيما في عنصر مهم وهو الكهرباء.

٢- التحديات الخارجية :

ان العراق بحكم موقعه الاستراتيجي يحيط بيه اقليميا دول عديدة تشكل سياساتها تحديا للواقع الامني والاقتصادي والسياسي، ومرت العلاقة بين العراق ودول المنطقة بمراحل عديدة تراوحت بين التعاون والصراع والحروب والتوتر و عدم الاستقرار قد تصل الى محاولات بعض منها التدخل في الشأن الداخلي العراقي فتشكل تهديد على مقومات الامن الوطني ينبغي ان تأخذ بنظر الاعتبار عند دراسة اي مقومات للأمن الوطني العراقي ولا سيما دول الجوار غير العربية ومنها:

اولاً : تركيا: تعد تركيا من الدول ذات الاهمية الاستراتيجية والمؤثرة في المنطقة وتقع على الحدود الشمالية للعراق وهنالك عمق تاريخي وعلاقات ممتدة مع تأثيرات مباشرة على الامن والسياسة والاقتصاد بل حتى على الصعيد الاجتماعي وخصوصا ان العراق كان من ضمن الاقاليم التابع للدولة العثمانية حتى سقوطها واعادة تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ . (الجميلي ٢٠١٦ ، ٩) وتنوعت المشاكل منها اقتصادية واخرى اجتماعية وجغرافية وخصوصا العامل المشترك بين اكراد تركيا واكراد العراق من جانب ومتطلبات الامن المائي ومصادره فتعد تركيا من دول الجوار الرئيسية للعراق وتولي تركيا أهمية كبيرة للعراق الذي طالما شكل الساحة الأكثر حرية للتحرك التركي في مطاردة حزب العمال الكردستاني بالتعاون مع النظام السابق (المرشد ٢٠١٨،٧٠) .

- برزت العديد من القضايا العالقة بين العراق وتركيا وبشكل خاص بعد عام ٢٠٠٣ عندما بدأت تركيا تتعامل مع العراق بما يحدد مصالحها الذاتية وبشكل خاص بعد ادراكها تدخل دول الجوار الجغرافي في الشأن الداخلي العراقي ويمكننا تحديد أهم تلك الملفات العالقة بين الطرفين بالاتي: القضية الكردية ووجود حزب العمال الكردستاني ومشكلة الموصل والرؤيا التركية بشأن العائدية التاريخية، والمكون التركماني في كركوك، واشكالية الامن المائي وما له من تأثير وقد شكل انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات ظاهرة

خطيرة وتهديدا مباشراً للأمن الغذائي والبيئي، فضلا عن الاعلان غير المباشر عن استخدام الماء كسلاح والمخاوف التركية بشأن التمدد الايراني في العراق وكذلك ما يسمى بأمن الحدود ومشاكل التدخل (عطوان ٢٠١٠، ٦٢) ومن الملفات المهمة هو موضوع الارهاب: وفي العام ٢٠١٤ شكلت تركيا اثراً سلبياً على الأمن الوطني العراقي عن طريق السماح لمقاتلي تنظيم داعش الارهابي لدخول الأراضي العراقية والسورية عبر تركيا (سبع ٢٠١٧ ، ٣٠)

ثانيا:- ايران : تعد ايران من الدول المهمة والفعالة في المنطقة وتتسم بالتاريخ الامبراطوري وتسعى دائما ان تلعب دورا رئيسا في المنطقة وتميل للهيمنة والتدخل من خلال ما تتمتع به من موقع جغرافي مهم وامكانيات وموارد وعلاقات ومع كل المتغيرات الدولية والسياسية ظلت ايران دولة مؤثرة في الامن الوطني لدول الجوار بل تعدت بعض الاحيان الى دول اخرى مستغله قضية المذهب وسيطرتها على ممرات مائية وقوة عسكرية. فايران لديها إمكانيات وموارد سياسية ومادية تساعدهما على تأدية أدوارها التي تطمح لها. سعت أيران لتكون دولة تمارس ادواراً اقليمية مؤثرة على صعيد محيطها الاقليمي والدولي منذ عهد الشاه وغالبا ما تفكر بالعودة للهيمنة الامبراطورية وفق صيغ حديثة وخلق نظرية العدو والاهتمام بالمستضعفين فمنذ الثورة الإسلامية عملت ايران على بناء قوتها الداخلية مستغلة حالة الفراغ والفوضى التي كان يعاني منها النسق الدولي وبشكل خاص بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (محمود ٢٠٢٢ ، ٥٩١) اتخذت ايران سياسية الحياد الايجابي في حرب عام ٢٠٠٣ ضد العراق فسياستها كانت من اجل ارباك المخططات. الأمريكية في العراق من اجل ادارة الأزمة بما يحقق مصالحها واهدافها الوطني ة فأرادت تنظيم وترتيب أمور العراق وفق مصالحها في المنطقة والمتمثلة ب:

- التدخل في الشأن الداخلي العراقي من خلال المشاركة في ترتيب وتقرير امور العراق الداخلية لما لا يشكل تهديداً مستقبلياً لها.
- رغبة ايران في طرح نفسها كقوة اقليمية اساسية للاستقرار وترتيبات الأمن في المنطقة.
- رفضها القيام بكيان مستقل للأكراد العراق وفق دستور ٢٠٠٥ لما يعزز طموحات اكراد ايران في تأسيس دولة كردية (جارك ٢٠٢٠ ، ١٤٣) .

ومن خلال ما تقدم يمكننا توضيح أهم الملفات العالقة بين العراق وايران وهي : مشكلة المياه فقد اكدت احد الوثائق الرسمية التي اصدرتها منظمة اليونيسف التابعة للأمم المتحدة في يوم المياه العالمي والتي تحذر من امكانية زوال نهري دجلة والفرات من جانب وان العراق سوف يخسر ثلثي زراعته بسبب السياسات المائية لدول الجوار ، وان خسارة العراق لموارد النهر وتجفيفها يعني ان النهر مستقبلا سيزول (الصباح ٢٠٠٩)ومسألة الحقول المشتركة (حبيب ٢٠٢٣ ، ٥١) ، وخلاصة القول ان الموقف الايراني بكل اشكاله قد يتعارض مع

متطلبات للأمن الوطني العراقي بغض النظر عن الوجهات المطروحة، كما ان الموقف الإيراني يختلف اختلافا جذريا عن الموقف التركي على الرغم من ان كلاهما يشكلان تحديا بارزا، فأيران تتطلع الى لعب دور بارز في تطورات ومستقبل المنطقة العربية، وتحاول قدر الإمكان من أن تمارس سياسات نشطة وثورية وعقائدية في المنطقة العربية، والواضح ان سلوكها يتميز بالذكاء ودقة التخطيط وسرعة الحركة، واستثمار المواقف. (متعب ٢٠١٣ ، ٨) .

ثالثا: المملكة العربية السعودية: تمثل المملكة العربية السعودية واحدة من اكبر الدول العربية المجاورة للعراق من جهة الجنوب والجنوب الغربي وتمتلك موقع استراتيجي مميز في منطقة الخليج العربي مما زاد من أهميتها ومكانتها الدينية ولتلك الحقائق الجغرافية والسياسية دور في رسم طبيعة العلاقات بينها سواء من حيث التعاون او التنافس والخلاف. (الجبوري ٢٠١٧ ، ٢٨٢) .

مرت العلاقات العراقية السعودية بتاريخها الطويل تحولات. كبيرة على الصعيد الاقليمي فلم تكن علاقة العراق بالسعودية مستقرة فمنذ العام ١٩٢١ فهي تحاول جاهدة المحافظة على مستوى مقبول من العلاقات (جابر ٢٠١٧ ، ٦٨) واستمرت وتيرة العلاقات السعودية العراقية بعدم الاستقرار والتذبذب ، ولم تصل الى مرحلة الثقة والمصالح المتبادلة في المجالات المختلفة. انطلقت المملكة العربية السعودية في علاقتها مع العراق من منطلق مذهبي وطائفي حددته طبيعة النظام السياسي السعودي وسيطرة الافكار الايديولوجية الوهابية على رسم السياسة الخارجية مع دول المنطقة العربية فضلا عن ذلك التخوف الخليجي وبشكل خاص المملكة العربية السعودية من التغير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ والتحول الذي شهده العراق من النظام الديكتاتوري الى النظام الديمقراطي الذي يتعارض مع الانظمة الخليجية المحافظة (حطاب ٢٠٢٢ ، ٢٠٩) .

أن العلاقات بعد عام ٢٠٠٣ اخذت مساراً سلبياً فقد بدء الكثير من الإرهابيين السعوديين التدفق للعراق من اجل القيام بالعمليات الارهابية التي حصدت ارواح الالاف من العراقيين فأصبح الدور السعودي في العراق ضاراً فالغزو الأمريكي للعراق حقق فرصة تاريخية للسعودية للتخلص من تنظيم القاعدة الذي بدأ يضرب العمق السعودي فقامت السعودية بأرسال هؤلاء الجهاديين للخارج للتخلص من المواجهة معهم من خلال فتوى الجهاد التي اطلقها رجال الدين السعوديين للذهاب الى العراق للجهاد ضد الغزو الامريكي. (عبيد ٢٠١٨ ، ٦٨)

رابعا: الكويت: توصف العلاقات الكويتية العراقية على انها من اكثر العلاقات الخلافية التي شهدتها منطقة الخليج العربي واتسمت بعدم الاستقرار وكانت مشوبة بالتهديد والتحذير فالعامل الاكثر تأثيرا في مدرك الشعب الكويتي وحكومته هو عدم الثقة تجاه العراق وترجع الى اسباب تأريخيه ولو نشخص القضايا الخلافية لنجد ان

أولها كان حول ترسيم الحدود بين العراق مع استمرار الحكومات العراقية المتعاقبة ومطالبتها بأحقية العراق بالكويت معتمدة على الأرث التاريخي لتبعيتها الى العراق ، ونتيجة للأوضاع التي كانت تعيشها البيئة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ فظلت العلاقات العراقية الكويتية متأرجحة وغير مستقرة وخاصة بعد حدوث التغيرات الكبيرة في العراق منذ سقوط النظام واستبداله واجراء انتخابات ووضع دستور جديد للبلاد فضلاً عن البيئة الأمنية الغير مستقرة والتي تمثلت بالصراعات الطائفية وبروز الجماعات المسلحة وتحول العراق الى مرتع للجماعات المتشددة وكل تلك المتغيرات كانت تزيد من تخوف الكويت . (الزيدي ٢٠٢١ ، ٢٧٨) فضلا عن الصراع على ميناء الفاو الاستراتيجي الكبير وما يشكله من تأثير فاعل على حركة النقل واقتصاديات التصدير والاستيراد ويعزز من قوة العراق الاقتصادية والجيواستراتيجية فعملت الكويت على عرقلة الميناء بكل السبل ومنها انشاء ميناء مبارك الكبير واستحداث جزر لا قيمة لها تاريخيا لتبعد العراق عن الاطلالات المائية ، ويمكن تحديد الاثار المرتبة بالاتي:-

- عرقلة التجارة العراقية عبر البحار.
- جعل العراق مستقبلاً دولة مغلقة وعديمة السواحل .
- احداث شلل في حركة ثلاثة موانئ في شمال وجنوب ميناء ام قصر وخور الزبير فضلا عن ميناء الفاو الكبير وتلك الموانئ يمر من خلالها ٧٥٪ من تجارة النفط.
- مزاحمة كبيرة وابطاء في سير الملاحة للقناة في حال تنفيذ المرحلة الثالثة والرابعة من ميناء مبارك.
- فقدان ميناء الفاو بحسب دراسات اولية ٦٠% من قيمته الاقتصادية فضلاً عن أثاره البيئية التي ستجعل ميناء ام قصر ضحلاً جداً لا يستقبل سوى السفن الصغيرة.

خامساً : سوريا:- تعد سورية من الدول ذات العلاقات المباشرة مع العراق وهي احد منافذه التي تقع على البحر الابيض المتوسط وتحتوي على موانئ يستفاد منها العراق وهناك علاقة اجتماعية ومذهبية بين البلدين ، ولكن على الصعيد السياسي لم تستقر العلاقة وكانت دائما متوترة ، مما اثر على الامن الوطني وكانت تشكل تهديدا مستمرا وان العلاقات العراقية السورية اتخذت أشكالاً مختلفة. وبعد احداث عام ٢٠٠٣ وما حصل من تغير في النظام السياسي فقد عدت سوريا اكبر الخاسرين بعد عملية التغيير وبشكل خاص الخسارة على الصعيد الاقتصادي التي تمثلت بخسارة السوق العراقي وخسارة الكميات الكبيرة من النفط العابرة للاراضيها والتي قطعته قوات الاحتلال الأمريكي في نيسان عام٢٠٠٣ فضلاً عن شعور سوريا بالقلق تجاه الوجود الأمريكي في العراق المجاور لها الأمر الذي جعل سوريا تتخذ سياسة سلبية تجاه العراق .تمارس سوريا ادواراً سلبية لها تأثير على الآمن الوطني العراقي حيث عملت سوريا على تبني دوراً سلبياً من خلال السماح

وعدم بذل اي جهد في منع الجماعات الارهابية – الأجنبية من الدخول الى العراق والقيام بالعمليات الارهابية (رامبو ٢٠٢٠ ، ١٥٠).

سادسا: الولايات المتحدة الأمريكية: يمثل العراق جزءاً مهماً في التفكير الاستراتيجي الامريكي لما يتمتع به من موقع استراتيجي مهم ولما يمتلكه من ثروات طبيعة كبيرة في مقدمتها النفط فالولايات المتحدة سعت لإيجاد مواطئ قدم لها في العراق منذ وقت مبكر مما جعل للعراق اولوية استراتيجية تسعى لها الولايات المتحدة لتطبيق استراتيجيتها على ارض الواقع فكانت تنتظر الفرصة المناسبة لأضعاف النظام السياسي واحتلال العراق لتحويله الى مرتكز لها في المنطقة.

في عام ٢٠٠٣ حققت الولايات ما كانت تصبوا اليه فغزت العراق واسقطت النظام السياسي فيه وانهارت مؤسسات الدولة وحلت الجيش واصبحت حدود العراق مفتوحة وساحة للصراعات فضلاً عن ذلك مرتع للإرهاب بمختلف الجنسيات على حساب الشعب العراقي فالكثير من الدول استفادت من سقوط النظام السياسي لتحقيق ما كانت تصبو اليه.

شكل الوجود الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣ خرقاً مباشراً للأمن الوطني العراقي على الرغم من المبررات التي وضعت لوجوده في العراق فضلا عن ذلك عزمت الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة صياغة الامن الوطني العراقي من اجل خلق نظام امني ضامن وقادر على حماية حدود العراق من المخاطر الداخلية والخارجية وبشكل خاص بعد الانسحاب الأمريكي من العراق. ويشير دوبيك الى ثلاثة مستويات يمكن للولايات المتحدة ان تلعب دورها في هذا الشأن من خلال الاتي :

١- امكانية ان تكون الولايات المتحدة هي الضامن للحدود العراقية حتى يتمكن العراق من تطوير قدراته الدفاعية.

٢- ان تكون الولايات هي التي تورد المعدات وتوفر التدريب اللازم لأعداد قوات دفاع ذاتي.

٣- يمكن للولايات المتحدة ان تشارك في اي ترتيب دفاعي اقليمي يمكن ان تجده حول الاقليم مفيداً لأمنها..

المبحث الثالث : الفرص والرؤية المستقبلية لتطوير استراتيجية الامن في العراق

في ضوء طبيعة الدراسة تجد ان هنالك علاقة متكاملة بين استراتيجية الامن الوطني وبرامج التنمية لهذا من الضروري ان نضع تقييم مستمر وتحليل للمعطيات وفقا للمخطط المقارن مع المنفذ وبالتالي تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات .

ومن الطبيعي ان يعاد النظر في الاستراتيجيات الخاصة في الامن الوطني كل اربع سنوات وقد يكون عند البعض بين سنة واخرى او بحسب المنعطفات والمتغيرات او الاحداث التي تغير من ملامح او تفرض واقع كما في حالة داعش لهذا تصبح من خصائص الاستراتيجية وواضعيها ان يملكون القدرة على الاستجابة وتغيير بعض الاتجاهات والبرامج واعادة ترتيب الاولويات بما يحقق المصالح ويمنع الازمات ويحمي المواطن ويعزز من السيادة ويعيد البلد مكانته بين دول العالم ويعزز من قدرته في صناعة القرار ويؤمن مختلف الابعاد المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والامنية بما يسهم في خلق التوازن وشبكة الامان والسلم المجتمعي .

وعلى هذا الاساس يمكن بلورة الفرص والرؤيا المستقبلية من خلال السيناريوهات المحتملة والتي تتمثل بالاتي:

اولا : الاستراتيجية المقترحة:

ان استراتيجية الامن الوطني العراقي تتمثل برؤيا مفادها ((ان يكون العراق جزءا لا يتجزء من منظومة السلم والامن المجتمعي)). (مختار ٢٠١٣ ، ٤٥) .

و في الواقع ليس هناك استراتيجية بلا هدف وترتكز استراتيجية الامن الوطني المقترحة في العراق على مجموعة من الاهداف تشمل مختلف القطاعات المختلفة بما يحقق مصالح العراق الحيوية والوطنية وتتمثل تلك الاهداف بالاتي: (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤) .

- ترسيخ السيادة الوطنية والحفاظ على استقلال العراق وحماية اراضيه وشعبه .
- بناء مؤسسات ديمقراطية تؤمن بحماية حقوق الانسان وسيادة القانون وتعزيز المواطنة والسلم المجتمعي
- اعادة بناء النظام الاقتصادي للتقليل من الفجوة بين شرائح المجتمع والحرص على توفير الامن الغذائي واستثمار الثروات الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة .
- اعادة هيكلية النظام الاقتصادي وتشجيع العملية الانتاجية في القطاعات (الزراعية، الصناعية ،الاسكان) فضلا عن دعم القطاع الخاص.
- تبني سياسات الحكم الرشيد وتوسيع الاستثمار فيؤدي الى زيادة متوسط الدخل للفرد والتقليل من معدلات البطالة وتوفير فرص العمل مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة . (التنمية المستدامة ٢٠١٩) .
- نظام تعليمي متطور يؤمن نشر الثقافة المجتمعية والتوعية بمخاطر العديد من الظواهر كالفساد، الارهاب ، التحريض الطائفي، خطاب الكراهية والانتهاكات الصريحة لحقوق الانسان مما يساعد على خلق جيل واعي مدرك بمخاطر تلك الظواهر لتسود روح العدل والسلام داخل المجتمع.
- تعزيز العلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم وحل كافة الاضطرابات السياسية والاقتصادية والشعبية.

– تصفير المشكلات العالقة مع دول الجوار الجغرافي فضلا عن ارجاع حصة العراق المائية من دول المنبع.
– محاربة الارهاب والقضاء على فلول داعش فلاتزال الجماعات الارهابية تمثل تهديدا على الامن الوطني العراقي .

ثانيا :مخاطر استراتيجية الامن الوطني العراقي

ان الامن الوطني العراقي يواجه العديد من المخاطر والتي تم تقسيمها الى قسمين : (حمورابي نت ٢٠٢١).

١. المخاطر المباشرة : هنالك جملة من التهديدات التي تؤثر على الامن الوطني العراقي بشكل مباشر والتي تتمثل بالاتي: الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة والفساد وعدم الاستقرار السياسي وريعية الاقتصاد ومشكلة المياه وضعف الهوية الوطنية .

٢. المخاطر غير المباشرة : منها التهديدات السيبرانية والتهديدات الديمغرافية والتهديدات الاعلامية وتهديدات الكوارث الطبيعية (السالمي ٢٠٢١ ، ١٦٧) .

ثالثا : حزمة الاصلاحات

من اجل تنفيذ اهداف استراتيجية الامن الوطني العراقي لابد من وضع توصيات لإصلاح قطاعات التي يرتكز عليها الامن الوطني وهي:

* قطاع الامن : يمثل الجيش الدرع الحصين للدولة الذي يضحى من اجل الدفاع عن ارضها وحماية شعبها بالنسبة للعراق فقط عانت المنظومة العسكرية نتيجة للعديد من الاخفاقات وبشكل خاص بعد حل الترسانة العسكرية بقرار من سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة فلابد من القضاء على كافة مكامن الضعف من اجل ترصين استراتيجية فاعلة لأمن العراق ويمكن تحديد العديد من النقاط التي تخص معالجات قطاع الامن :

– امتلاك عقيدة عسكرية فاعلة قادرة على وضع تصور واضح للتهديدات ومعرفة درجة تهديدها للأمن في الوقت الحاضر والمستقبل .
– توحيد القيادة الامنية والعسكرية وتنفيذ قراراتها في اوقات السلم والحرب
– توسيع نطاق العمل الاستخباري وتطوير قدرات العناصر الاستخبارية لرفع كفاءتهم من خلال تبني برامج تدريبية .
– وضع برامج لأعداد القادة من خلال تعزيز التعاون العسكري على المستوى الاقليمي والدولي من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات ثنائية وجماعية .

- القطاع الاقتصادي: هنالك عدة اجراءات لابد من اتخاذها لإصلاح القطاع الاقتصادي والتي تتمثل بالاتي :

١ تنويع الانتاج في القطاعات الاقتصادية كافة وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل للتقليل من الاعتماد الكلي على قطاع النفط ، تقليل الانفاق العام وترشيد بنوده وتشكيل هيئة استيرادية عليا لإعداد منهج الاستيراد

- تنميه القطاعات غير النفطية القادرة على جعل الاقتصاد العراقي اكثر مرونة وتقليل الاعتماد على مصدر وحيد للإيرادات والسعي نحو ملء فجوة تمويل التنمية. (رضا ٢٠٢٢ ، ١٠٩-١١٠) .

١. اصلاحات داخلية وخارجية

هنالك عده قضايا رئيسية تؤثر على الداخل العراقي بشكل عام والامن الوطني بشكل خاص وابرزها: (حميد ٢٠١٢)

- تشريع قانون النفط والغاز الذي اصدر منذ عام ٢٠٠٥ ولم يطبق بعد، فضلا عن تقوية سلطة الحكومة الاتحادية لحل القضايا العالقة مع الاقليم وضمان توزيع عادل للثروات بين الاقليم والمحافظات الاخرى، والاسراع بتنفيذ المادة ١٤٠ من اجل ترسيم الحدود المشتركة بين الاقليم وبغداد، ووضع خطط محكمة للسيطرة على وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي التي تحرض على الطائفية).
- اما على الصعيد الخارجي :ابرز القضايا الاساسية تتمثل بوضع حلول لضمان حصول العراق على حصة عادلة من الموارد المائية والسعي لدخول فريق مفاوض بين العراق وتركيا للخروج بأفضل التوصيات ،عقد العديد من الشراكات الاقتصادية والسياسية مع دول الجوار الاقليمي ،القيام بحملة دولية واشراك الامم المتحدة من اجل الحصول على حق العراق في الترسيم البحري بين الكويت وايران وفقا الى قرار الامم المتحدة ،تفعيل دور العراق الاقليمي لبناء علاقات اقليمية ودولية متوازنة ،اتخاذ الاجراءات الحازمة بحق اي دولة تعمل على العبث بسيادة واستقرار العراق).

رابعا: السيناريوهات المتوقعة للأمن الوطني العراقي

ان اي استراتيجية مهما كانت قيمتها ومستواها لابد ان تكون متصاحبة مع قضية الرؤيا والتنبؤ المستقبلي لاحتمالات الافتراضات الممكنة والتي تقع وبنسب متفاوتة مع اهمية بناء سيناريوهات لتنفيذه في حالة ظهور عقبة ما او متغير لم يأخذ بالحسبان وكيف يتم تطبيقها والتكيف معه من اجل بلوغ الهدف واستيعاب المتغيرات او التقليل من المخاطر وتجاوزها وعليه تم تقسيم هذا المحور الى :

-السيناريو الاول (ترصين استراتيجية اللأمن الوطني العراقي)

- تهتم الدول عادة بصياغة استراتيجياتها لتحقيق اهدافها كما تعمل على اختيار الوسائل المناسبة لتحقيقها فوجود استراتيجية للأمن الوطني مهم جدا وتعتمد الدول في الصياغة بشكل اساسي على معطيات البيئة الاستراتيجية ومدى ملائمة هذه المعطيات مع طبيعة الاهداف التي حددتها مستندة على موارد الدولة وامكانياتها في صياغة الاستراتيجية . (حميد ٢٠١٢ ، ١٧١) .
- فعملية الصياغة لابد ان ترتكز على البعد المستقبلي فمهمة المخطط او صانع القرار وضع تصورات مستقبلية لمختلف السيناريوهات التي يمكن ان تواجهها الدولة من اجل وضع و صياغة خططها المستقبلية فالاستراتيجية لا تأتي من فراغ بل يسبقها وضع سياسات عامة
- تحدد اهدافا واضحة ومحدده تترك للاستراتيجية مهمة تحقيقها معتمدة على التخطيط الدقيق الذي يعمل على تحديد العديد من المحاور الخاصة ووضع خطط انية ومستقبلية ،لتحقيق اهداف السياسة العامة فالسياسة والاستراتيجية والتخطيط ثلاث حلقات مرتبطة في سلسلة واحدة
- لابد ان يكون لاستراتيجية الامن الوطني المستقبلي اطار عام لتحاكي المصالح العليا للدولة وتتمثل بالاتي :

١) العمل على تحديد الموقف الذي ترغب بمجابهته .
٢) وضع الموارد والاهداف المرتبطة لتحقيقها .
٣) تحديد الوسائل والادوات التي يتم موائمتها لتحقيق الاهداف.
٤) تحقيق الاهداف المطلوبة .
٥) الخطط الفرعية التي من خلالها تتميز الاستراتيجية بالمرونة في مواجهة ما يستجد من احداث.

ان وجود استراتيجية للأمن الوطني مهم جدا وبشكل خاص العراق بحاجة ماسة لترصين استراتيجية للأمن الوطني مشابهة لذلك الواقع الحالي الذي يعيشه في مختلف الجوانب (الاقتصادية ،الاجتماعية، العسكرية والسياسية) اكثر من اي وقت مضى فوجود استراتيجية واضحة المعالم والاهداف واليات التنفيذ تتضمن الموائمة بين قدرات الاجهزة الامنية والاستخبارية والمهام الموكلة اليها (حميد ٢٠٢٠ ، ٢١٩).

فالعراق يعاني من ضعف منظومة التخطيط ٱلاستراتيجي مما أّنعكس سّلبا عّلى عّمل مّعظم مّؤسسات ٱلدولة ٱلعراقية التي بّاتت تّعاني مّن ضّعف فّي ٱلتخطيط الاستراتيجي الذي يمثل احد اهم سمات العصر الحديث.

وعليه ان عملية التخطيط الاستراتيجي تحتاج مجموعة من المقومات تتضمن: (العلي ٢٠٢٠)

١. ان تكون عملية التخطيط الاستراتيجي في العراق عملية شاملة ومتوازنة مع كافة المتغيرات ولا تتعامل مع الاحداث بشكل جزئي فالمشكلة العراقية متكاملة ومعبرة عن منظومة شاملة.
٢. انطلاق التخطيط من مبادئ رئيسية للتفكير الاستراتيجي فلابد ان ينطلق من رؤيا واقعية للأحداث .
٣. انطلاق التخطيط من مراكز متخصصة في الممارسة لتتمكن من مواجهة الفجوات والمشكلات بدلا من التفاقم وضعف القدرة على التخطيط ومعالجة الازمات.

-السيناريو الثاني (عدم القدرة على ترصين استراتيجية للأمن الوطني العراقي)

ينطلق هذا السيناريو من وجهة نظر واقعية تنطلق من نتائج الاستراتيجيات التي وضعت بعد ٢٠٠٣ وما عانت منه البيئة الامنية في البلد من التحديات والمشاكل المتنوعة والتي يقابلها عدم استجابة من حيث صياغة استراتيجية للأمن الوطني وتطبيقها .

ان عدم الترصين للأمن الوطني جاء من خلال رؤية الواقع في العراق وخصوصا بعد ٢٠٠٣ حيث تكالبت القوى في اضعاف القدرات من خلال اضعاف مداخل ومقومات نجاح اي استراتيجية امنية وخصوصا في ظل التحديات المتنوعة (داخلية او خارجية) التي تتكاتف في اضعاف العراق ودوره الفاعل في صناعة الاستقرار والتوازن .كما ان التراجع المستمر والناجم عن غياب الرؤية الاستراتيجية ، فالنظام السياسي مازال لم يحدد عقيدته الامنية بل يتقلب بالعلاقات مما اضعف النظرية الامنية وهذا يجعل العراق متلقي وليس فاعل ايجابي .

وان عدم الترصين كمشهد وسيناريو محتمل يأتي من خلال قلة الجهد المتخصص للعمل على تعزيز قدرة اجهزة الدولة وخصوصا في مواجهة الازمات والكوارث وهذا يضعف حسن ادارتها في حال وقوعها. ان ضعف عملية تطوير قاعدة معلوماتية موحدة يساهم في صعوبة تشخيص مصادر التهديدات والمخاطر والتحديات التي لابد من مواجهتها من قبل الدولة . (العمار ، ١٠٢-١٠٤) .

ان صياغة استراتيجية الامن الوطني امر في غاية الاهمية فالأمن الوطني فاقد للحقيقة الموضوعية التي تنص على رسم السياسات العامة فالاستراتيجية تعد حجز الاساس وعامل نجاح الدولة التي ترتكز عليه للوصول الى التميز والتعامل بإيجابية مع المتغيرات الاقليمية والدولية التي تواجهها فضلا عن ذلك لابد من تنسيق السياسات العامة للأمن الوطني بين الوزارات والجهات المسؤولة بما يحقق وحدة السياسات والاستراتيجية الشاملة للأمن الوطني. (جاسم ٢٠١٣ ، ٢٥٧) .

ولاشك ان المحاصصة الطائفية كمنهج تطبيقي في الواقع السياسي يشكل احد العوامل التي تساهم في عدم الترصين لاستراتيجية الامن الوطني وهذا يشكل تحدي امام ايجاد عقيدة استراتيجية شاملة. (مركز حمورابي ،١) . وعليه نستنتج من ذلك :

١. ان استراتيجية الامن الوطني متغيرة وغير ثابتة او جامدة .
٢. عدم قدرة الدولة على ترصين استراتيجية للأمن الوطني دون معالجة تحديات بيئتها الاقليمية والداخلية.
٣. صياغة استراتيجية تكون مغايرة عن الاستراتيجيتين السابقتين تعالج التحديات والتهديدات وعدم الاستمرار في وضع المخاطر والتهديدات الحديثة والقديمة معا.
٤. ضرورة الاعتماد على الاجهزة الاستخبارية في المستقبل القريب .
٥. ينبغي مراجعة عمل الاجهزة الامنية عن طريق المجلس الاعلى للأمن الوطني العراقي لعرض المتغيرات الامنية في اجتماعاته الغير منتظمة مما يساهم في فاعلية وحيوية المؤسسة الامنية .
٦. حماية امن العراق السيبراني من خلال وضع جهاز متخصص للتعامل مع كافة المتغيرات الامنية مما يشكل ثغرة واضحة في ركيزة الامن الوطني .
٧. تعزيز الهوية الوطنية من خلال برنامج المصالحة المجتمعية فضلا عن توظيف الانتماءات القبلية الامر الذي يرفع من درجة الانتماء للوطن.
٨. تشريع قانون يلزم الحكومة بوضع استراتيجية الامن الوطني ضمن توقيتات معينة كما هو معمول به في الولايات المتحدة .
٩. العمل على تبني الاستراتيجية الوقائية والتي تفعيلها له اهمية كبيرة فهي تعطي الغطاء الاستراتيجي لمواجهة التحديات التي تعترض امنها مثل(الارهاب ،الجريمة المنظمة ،تهريب السلاح والمخدرات).

الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات)

في ضوء الوصف والتحليل لصياغة استراتيجيات الامن الوطني العراقي ومقوماتها والتحديات التي تواجه تنفيذها وتقليل من كفاءة الاداء والفاعلية وفي ضوء الرؤيا المستقبلية والفرص المتاحة في تطويرها واعادة صياغتها وفق الخصائص النوعية والواقعية والملائمة يمكن بلورة اهم الاستنتاجات الاتية :

١. هناك اشكالية جوهرية برزت بعد عام٢٠٠٣ هو ان الاستراتيجية الامن الوطني لا تعتمد على سياسة واضحة او عدم وجود نظرية واضحة المعالم للأمن الوطني وتحديد اولوياته بسبب تداخل السلطات والنزاعات المستمرة مما لم يتم خلق تصور فكري واضح المعالم .

٢. وجود فجوة بين المؤسسات الامنية والمواطن فعدم الثقة يحتل مساحة كبير ، كما ان الوعي لدى المواطن في جوانب وجزئيات الاستراتيجية يجعله دائما في غربة عن العمليات او الاحداث وبالتالي لا يساهم في دعم المؤسسات اما المشاركة فتكون ضعيفة او سلبية .

٣. تسريب المعلومات وعدم سرية الكثير من الافعال والتصورات .

٤. كان للفساد الاداري والمالي والسياسي الاثر الواضح في هدر الاموال وتوقف برامج التنمية وزيادة الفقر وانتشار البطالة .

٥. ضعف الخطط الامنية والاستراتيجيات الخاصة بالأمن الوطني وعدم توخي الدقة في تحديد التهديدات والمخاطر مع ضعف في تحديد المسؤوليات حيث يلعب المزاج والعلاقات والتكتلات دورا في الافصاح او اخفاء او تبرير بعض الحالات .

٦. على الرغم من كل الجهود المبذولة باتجاه تنمية الرؤى المحققة لصيانة الأمن الوطني العراقي منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن، إلا أنَّ الارتقاء بمستوى الأداء الاستراتيجي لم يزل دون حافة المبادلة بين الفعل والمتغير الفعال في الساحة.

- التوصيات:

في ضوء ما تم عرضه يوصي الباحثان بما يلي:

١. اعادة النظرة في طبيعة ورؤية النظام والعملية السياسية واعادة صياغتها بشكل وطني وعدم الارتباط بالغير دون مصالح العراق اولا ، ورفع الوعي الوطني والثقافي لدى عموم المجتمع بمخاطر عدم تنفيذ استراتيجيات الامن الوطني ، ومعرفة حجم المخاطر والتأثيرات السلبية على السيادة والوطن والمواطن والثروات والمستقبل. ٢. ضرورة تكثيف البرامج في مختلف الاساليب سواء لشرائح المجتمع او للمختصين عبر الفضائيات او الندوات او المؤتمرات بحيث يصبح مفهوم الامن وابعاده ورؤيته والاهداف تحت فهم مشترك لكل المواطنين .

٢. عدم تغليب بعد من الابعاد على حساب الاهداف والاخذ بالأولويات واجراء توازن عام بين البعد الامني والعسكري والبعد الاقتصادي او الاجتماعي .

٣. الاستعانة بالمراكز والدراسات الاستراتيجية سواء كان ضمن الملاكات او في الجامعات ودعم الخبرة الوطنية وضرورة قيام الأكاديميين والمهنيين في الجامعات والمؤسسات العراقية والخبراء العسكريين في ببناء عقيدة عسكرية عراقية واضحة المعالم ومرنة تستجيب لمتغيرات البيئة الاستراتيجية المحيطة بالعراق.

٤. الاستمرار بإقامة الورش والندوات بمختلف المستويات ولمختلف شرائح المجتمع لرفع الوعي او من خلال المنشورات او الرسائل الموجه ، من جانب اخر اشراك كافة منتسبي المؤسسات المسؤولة والداعمة والمشمولة في معرفة ادوارها وقاطع مسؤولياتها وحدود صلاحيات التنفيذ . مع ضرورة إشراك القادة في الدورات الداخلية والخارجية وورش العمل والتمارين الخاصة في إدارة الأزمات من خلال الانفتاح على الاكاديميات العالمية والاستفادة من تبادل الخبرات، وكذلك تفعيل دور مراكز البحوث للدراسات الاستراتيجية في رفد المؤسسة العسكرية بالخبرات والدراسات.

٥. ان تكون استراتيجية الأمن الوطني العراقي ذات رؤية مستقبلية مؤسساتية، وأن تعكس برنامج عمل وطني وحكومي معتمد من قبل مؤسسات صنع القرار في الدولة العراقية لتتمكن بها الدولة من توظيف موارد قوتها لمواجهة التهديدات التي تواجهها من الداخل والخارج مع ضرورة توسيع المشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني لتكون احد مصادر البرنامج الحكومي.

٦. أن تتم صياغة استراتيجية الأمن الوطني وفق منهجيات علمية محددة ومقرة مع التركيز على جوانب المرونة والبعد المستقبلي الاستباقي لها ، مع وضع منهجية عراقية أو دليل مرجعي لصياغة استراتيجية الأمن الوطني .

٧. تشكيل وحدة ادارية متخصصة ضمن هيكلية مستشارية الأمن الوطني تتضمن مجموعة أنشطة مستمرة منها الرصد والاستشعار والتقييم المستمر للبيئة الاستراتيجية للعراق، وتحليل تهديدات ومخاطر الأمن الوطني، وتوفير المعلومات الاستراتيجية اللازمة، اضافة الى تنسيق عملية الصياغة، متابعة عملية التنفيذ، واجراء عملية المراجعة الدورية. واعداد تقارير رسمية بذلك.

المصادر باللغة العربية : –

١- جبر ، دنيا محمد ، وابتسام علوان . ٢٠١٢ . " الاستراتيجية بين الاصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولية " . https://www.iasj.net/iasj/article/27060/ .

٢- سعد ، اشرف نزار . ٢٠٢٠ . " استراتيجيات الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٣ بين النظرية والتطبيق" . رسالة ماجستير ، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية . بغداد . ٤.

٣- محمد ، حسنين جاسم . ٢٠٢٠ . " الاستراتيجية الامنية بدول جوار العراق واثرها في الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤ (نماذج مختارة) " . رسالة ماجستير ، جامعة النهرين– كلية العلوم السياسية . ٤٦–٤٧.

٤- نهار ، غازي صالح . ٢٠١٠ . *مشكلات داخلية في التنمية والامن الوطني العربي* . الاردن : دار الامل للنشر والتوزيع.

٥- الخضيري ، محسن احمد . ٢٠١٦ . *نظرية الامن الوطني الشامل* . مصر : ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع .
٦- السالمي ، علاء عبد الرزاق محمد . *المدخل الى الامن السيبراني* . بغداد : مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع .
٧- علاي ، ستار جبار . ٢٠٠٨ . *المؤسسات والمؤثرة في وضع الاستراتيجية الامريكية الخاصة بالعراق في الاستراتيجية الامريكية وتداعياتها في العراق* . بيروت : مركز العراق للدراسات .
٨- هانجر ، جيه دافيد . ٢٠١٤ . *ركائز الادارة الاستراتيجية* . لبنان : مكتبة لبنان ناشرون .
٩- ديبل ، تيري ل . ٢٠٠٩ . *استراتيجية الشؤون الخارجية : منطق الحكم الامريكي* . بيروت : دار الكتاب العربي .
١٠-معروف ، فلاح جمال . ٢٠١٦ . *جغرافية العراق : دراسة في الجغرافية الاقليمية* . العراق : دار دجلة للنشر.
١١-الجنابي ، عبد الزهرة علي . ٢٠٢٠ . *جغرافية العراق الاقليمية بمنظور معاصر* . العراق : مؤسسة دار الصادق الثقافية طبع نشر توزيع .
١٢-عبد ، قاسم محمد . ٢٠١٧ ." جيوبولتيك الامن الوطني العراقي(دراسة في التحديات)" . *مجلة قضايا سياسية* . عدد : ٤٨-٤٩ . ١٩٩
١٣- كاظم ، فلاح خلف ، و صفاء جاسم محمد . ٢٠٢٢ . "تأثير السياسة الاعلامية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٦ " . *المجلة الدولية والسياسية* . عدد : ٥١ . ١٠٢ .
١٤- اهنبرغ ، جون . ٢٠٠٨ . *المجتمع المدني* . ترجمة : علي حاكم ، حسن ناظم . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
١٥- عزت ، هندرين اشرف . ٢٠٢٠ . *المحاصصة السياسية ومدى انسجامها مع مقومات الحكم الرشيد*. بيروت : دار الاشراف للنشر والتوزيع .
١٦- شهيب ، ايات سلمان . ٢٠٢٢ ." نظرية المحاصصة السياسية وفقا لدستور العراق لعام ٢٠٠٥" . *مجلة معهد العلمين* . عدد : ٩ . ٣٩ .
١٧- حسيت ، علي مراد كاظم ، و باسم عبد الامير . ٢٠١٨ . "الاثار السياسية للمحاصصة في العراق بعد عام ٢٠٠٣" . *مجلة قضايا سياسية- جامعة النهرين* . عدد : ٥٥ . ١٧٨ .
١٨- فهد ، باسم احمد . ٢٠١٨ . "دور التحالف الدولي في مكافحة الارهاب (داعش النموذجا)" . *مجلة مركز النهرين* . عدد : ٥ . ٨ .
١٩- تاونزد ، تشارلز . ٢٠١٤ . *مقدمة قصيرة جدا عن الارهاب* . ترجمة : محمد سعد طنطاوي . القاهرة : دار هنداوي .
٢٠- عبد الواحد ، علي حاتم . ٢٠٢٢ . "الدستور وتهديدات الامن الوطني في العراق(نموذجا مختارة)" . رسالة ماجستير ، معهد العلمين للدراسات العليا – النجف . ٥٤-٥٥.
٢١- عبود ، سالم محمد . ٢٠١٩ . *الفوضى الخلاقة* . دار المعتز للنشر والتوزيع .
٢٢- الحمداني ، ضاري سرحان حمادي . ٢٠٢٢ . " الامن الوطني التحديات والحلول " . *مجلة تكريت للعلوم السياسية* . عدد : ٢٦ .

٢٣- حسن ، سعد محمد ، و خليل جودة عبد . ٢٠٢٢ . "تأثير المخدرات على الشباب في العراق بعد عام ٢٠٠٣(دراسة في الاسباب والاضرار والمعالجات)" . *مجلة النسق* . عدد : ٢ . ٤٢٨.
٢٤- حنا ، بوي . ٢٠١١ . *موسوعة القضايا الجزائية/المخدرات* . لبنان : منشورات دار زين للنشر .
٢٥- طشطوش ، هايل عبد المولى .
٢٦- الرواي ، احمد عمر . ٢٠١٩ . *دراسات في الاقتصاد العراقي* . العراق : دار الدكتور للعلوم .
٢٧- شهر ، كاظم جواد . ٢٠١٦ . *نحو استراتيجية وافقية لاعادة هيكلية الاقتصاد الدولي في العراق* . العراق : مركز البيان للدراسات والتخطيط .
٢٨- عبد الاله ، خالد ، و سالم علي حسين . ٢٠٢٢ . "معوقات البناء المؤسساتي في العراق بعد عام ٢٠٠٣" . *المجلة السياسية والدولية* . عدد : ٥٢ . ١٧٦-١٧٧ .
٢٩- الجميلي ، سعدون . ٢٠١٦ . *الفساد المالي والاداري العلاقة الجدلية بين الدولة الهشة والفساد*. بغداد : مطبعة دار ثائر العصامي .
٣٠- المرشد ، مي سامي . ٢٠١٨ . *الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط (٢٠٠٢-٢٠١١)* . الطبعة الاولى . برلين : المركز الديموقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية .
٣١- عطوان ، خضير عباس . ٢٠١٠ . "المتغير الكردي في العلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣" . *مجلة قضايا سياسية- جامعة النهرين* . عدد : ٢١-٢٢ . ٦٢ .
٣٢- سبع ، سداد مولود . ٢٠١٧ . "محددات العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣" . *مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد* . ٣٠ .
٣٣- محمود ، نضال عبد . ٢٠٢٢ . "التوجهات السياسية الخارجية التركية وتأثيرهما على اهم القضايا العراقية" . *مجلة الجامعة العراقية* . عدد : ١ . ٥٩١.
٣٤- جارك ، زيد مهدي . ٢٠٢٠ . "البنية الثقافية والامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٣" . رسالة ماجستير ، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية . ١٤٣ .
٣٥- جريدة الصباح العراقية . ٢٠٠٩ .
٣٦- حبيب ، زينب رسول . ٢٠٢٣ . " اثر البيئة الخليجية في الامن الوطني العراقي منذ عام ٢٠١٧" . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية . ٥١ .
٣٧- متعب ، مالك دحام . ٢٠١٣ . "قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار" . *المجلة السياسية والدولية* . عدد : ٢٣ . ٨ .
٣٨- الجبوري ، خطاب سعد مجيد . ٢٠١٧ . "العلاقات العراقية السعودية" . *مجلة اداب الفراهيدي* . عدد ٢٩ . ٢٨٢.
٣٩- جابر ، علي صباح . ٢٠١٧ . "الامن الوطني العراقي في ظل التدخلات الاقليمية والارهاب (٢٠٠٣ – ٢٠١٧)" . اطروحة دكتواره ، جامعة مؤتة – كلية العلوم السياسية . ٦٨ .

٤٠- حطاب ، جواد كاظم . ٢٠٢٢ . "العلاقات العراقية – السعودية (٢٠٠٣ ٢٠١٧)" . *مجلة الدراسات التاريخية* . جامعة البصرة . عدد : ٣٢ . ٢٠٩ .

٤١- عبيد ، منى حسين . ٢٠١٨ . "العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣" . *مجلة كلية التربية للبنات* . جامعة بغداد . عدد : ١ . ١٩٧ .

٤٢- الزيدي ، مفيد كاصد . ٢٠٢١ . "العلاقات العراقي–الكويتية(٢٠١٤_٢٠١٨)" . *مجلة دراسات تاريخية – بيت الحكمة* . عدد : ٥٢ . ٢٧٨ .

٤٣- رامبو ، ميشيل . ٢٠٢٠ . *حروب سورية* . ترجمة : لبنانه مشوح . الهيئة العامة للكتب سوريا .

٤٤- مختار ، حسن محمد احمد . ٢٠١٣ . *الإدارة الإستراتيجية المفاهيم والنماذج* . القاهرة : الشركة العربية المتحدة .

٤٥- السالمي ، علاء عبد الرزاق . ٢٠٢١ . *المدخل الى الامن السيبراني* . بغداد : مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع .

٤٦- رضا ، فاطمة محمد . ٢٠٢٢ . "رؤية مستقبلية لاستراتيجية الامن الوطني العراقي (٢٠٢٢_٢٠٢٦)" . *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية* . برلين . عدد : ١٥ . ١٠٩-١١٠ .

٤٧- حميد ، علي فارس . ٢٠١٧ .

٤٨- حميد ، علي حسين ، و علي زياد . ٢٠٢٠ ." تحليل البيئة الاستراتيجية العراقية من منظور امني" . *مجلة حمورابي* . عدد : ٣٣-٣٤ . ٢١٩ .

٤٩- العلي ، مروان سالم . "التحديات الاستراتيجية للامن الوطني العراقي حسب المتغيرات الدولية " . *مجلة تكريت للعلوم السياسية* . عدد : ٢٠ .

٥٠- العمار ، منعم صاحي . *جوف المحنة : اقتفاء اثر الذات العراقية* .

٥١- جاسم ، اياد نوري . ٢٠١٣ . "صياغة استراتيجية الامن الوطن العراقي : دراسة مستقبلية" . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين . ٢٥٧ .

٥٢- مجموعة باحثون، *مستقبل العملية السياسية في العراق وتحدياتها* ، التقرير الستراتيجي العراقي ،٢٠٠٨ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية.

المصادر باللغة الانكليزية : -

1- New webster's Dictionary.1996. and Saurur of the English Languages Lexicon publications, lng.
2- chcamber's English Dictionary, UK. wBR Chambers Ltd and cambridge University Press 1088 .
3- Jabr, Donia Muhammad, and Ibtisam Alwan. 2012. "Strategy between military origin and political necessity and its impact on the balance of international power." https://www.iasj.net/iasj/article/27060/.
4- Saad, Ashraf Nizar. 2020. "Iraqi national security strategies after 2003 between theory and practice." Master's thesis, Defense University for Military Studies. Baghdad . 4.
5- Muhammad, Hassanein Jassim. 2020. Alamn alestrtege ledol algewar."The security strategy in Iraq's neighboring countries and its impact on Iraqi national security after

2014 (selected models).” Master's thesis, Al-Nahrain University - Faculty of Political Science. 46-47.
6- Day, Ghazi Saleh. 2010. [*Internal problems in development and Arab national security*]. Jordan: Dar Al Amal for Publishing and Distribution.
7- Al-Khudairi, Mohsen Ahmed. 2016.nathrat alaman algamaeh. [*Comprehensive national security theory*]. Egypt: ITRAC for printing, publishing and distribution.
8- Al-Salmi, Alaa Abdel-Razzaq Muhammad.mokadamt alamn alsebrane. [*Introduction to cyber security*]. Baghdad: Memory Library for Publishing and Distribution.
9- Ali, Star Jabbar. 2008. [*Institutions influencing the development of the American strategy for Iraq in the American strategy and its repercussions in Iraq*]. Beirut: Iraq Center for Studies.
10- Hanger, J. David. 2014. [*Pillars of strategic management*]. Lebanon: Lebanon Library Publishers.
11- Dibble, Terry L. 2009.*[Foreign Affairs Strategy: The Logic of American Governance*]. Beirut: Arab Book House.
12- Marouf, Falah Jamal. 2016. [*The Geography of Iraq: A Study in Regional Geography*]. Iraq: Dijlah Publishing House.
13- Al-Janabi, Abdul Zahra Ali. 2020. [*Iraq's regional geography in a contemporary perspective*]. Iraq: Dar Al-Sadiq Cultural Foundation, printed, published and distributed.
14- Abdul, Qasim Muhammad. 2017. “The Geopolitics of Iraqi National Security (A Study of the Challenges).” *Political Issues Magazine*. Number: 48-49. 199
15- Kazem, Falah Khalaf, and Safaa Jassim Muhammad. 2022. "The impact of media policy on the Iraqi political system after 2006." *International and political magazine*. Number: 51. 102.
16- Ehnberg, John. 2008.alaman alegtemae. [*Civil society*] . Translated by: Ali Hakim, Hassan Nazim. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
17- Ezzat, Hendrine Ashraf. 2020. [*Political quotas and their compatibility with the components of good governance*]. Beirut: Dar Al-Ashraf for Publishing and Distribution.
18- Shuhaib, Ayat Salman. 2022. “The Theory of Political Quotas According to the 2005 Iraqi Constitution.” *Alamein Institute Journal*. Number: 9. 39.
19- Hasit, Ali Murad Kazem, and Bassem Abdel Amir. 2018. "The political effects of quotas in Iraq after 2003." *Political Issues Journal* - Al-Nahrain University. Number: 55. 178.
20- Fahd, Bassem Ahmed. 2018. “The role of the international coalition in combating terrorism (ISIS as a model).” *Al-Nahrain Center Magazine*. Number: 5. 8.
21- Townsed, Charles. 2014. Mokadamh ana alerhab.[*A very short introduction to terrorism*]. Translated by: Muhammad Saad Tantawi. Cairo: Dar Hindaway.
22- Abdel Wahed, Ali Hatem. 2022. “The Constitution and National Security Threats in Iraq (A Selected Model).” Master’s thesis, Al-Alamein Institute for Postgraduate Studies - Najaf. 54-55.
23- Abboud, Salem Muhammad. 2019.alfotha alkhlagah. [*Creative chaos*] . Dar Al-Moataz for Publishing and Distribution.
24- Al-Hamdani, Dhari Sarhan Hammadi. 2022. “National Security Challenges and Solutions.” *Tikrit Journal of Political Science*. Number: 26.

25- Hassan, Saad Muhammad, and Khalil Gouda Abd. 2022. “The impact of drugs on youth in Iraq after 2003 (a study of the causes, harms, and treatments).” *Al-Nasaq Magazine*. Number 2 . 428.
26- Hanna, Boy. 2011. [*Encyclopedia of criminal/drug cases*]. Lebanon: Dar Zain Publishing House.
27- Tashtoush, Hayel Abdel Mawla.
28- Al-Rawi, Ahmed Omar. 2019.derasat fe eqtesad aleraq. [*Studies in the Iraqi economy*]. Iraq: Dar Al-Doctor for Science.
29- Shahr, Kazem Jawad. 2016. [*Towards a horizontal strategy to restructure the international economy in Iraq*]. Iraq: Al-Bayan Center for Studies and Planning.
30- Abdul-Ilah, Khaled, and Salem Ali Hussein. 2022. “Obstacles to institutional building in Iraq after 2003.” *Political and international magazine*. Number: 52. 176-177.
31- Al-Jumaili, Saadoun. 2016. [*Financial and administrative corruption: The dialectical relationship between a fragile state and corruption*]. Baghdad: Dar Thaer Al-Asami Press.
32- Al-Murshid, Mai Sami. 2018.[*Turkey's regional role towards the Middle East (2002-2011*)]. First edition. Berlin: Arab Democratic Center for Political and Economic Studies.
33- Atwan, Khudair Abbas. 2010. "The Kurdish variable in Iraqi-Turkish relations after 2003." *Political Issues Journal* - Al-Nahrain University. Number: 21-22. 62.
34- Seven, the payment of a newborn. 2017. “Determinants of Iraqi-Turkish relations after 2003.” *Center for Strategic and International Studies* - University of Baghdad. 30.
35- Mahmoud, Nidal Abd. 2022. "Turkish foreign political orientations and their impact on the most important Iraqi issues." *Iraqi University Journal*. Number: 1. 591.
36- Jarek, Zaid Mahdi. 2020. "Cultural structure and Iraqi national security after 2003." Master’s thesis, Al-Nahrain University - Faculty of Political Science. 143.
37- Al-Sabah Iraqi newspaper. 2009.
38- Habib, Zainab Rasoul. 2023. “The impact of the Gulf environment on Iraqi national security since 2017.” Unpublished master’s thesis, Al-Nahrain University - Faculty of Political Science. 51.
39- Miteb, Malek Dahham. 2013. "A political reading of Iraq's foreign relations with neighboring countries." *Political and international magazine*. Number: 23. 8.
40- Al-Jubouri, Saad Majeed’s speech. 2017. "Iraqi-Saudi relations." *Al-Farahidi Arts Magazine*. Number 29. 282.
41- Jaber, Ali Sabah. 2017. “Iraqi National Security in Light of Regional Interventions and Terrorism (2003-2017).” Doctoral thesis, Mu'tah University - Faculty of Political Science. 68.
42- Hattab, Jawad Kazem. 2022 . “Iraqi-Saudi Relations (2003-2017).” *Journal of Historical Studies*. Albasrah university . Number: 32. 209.
43- Obaid, Mona Hussein. 2018. “Iraqi-Saudi relations after 2003.” *College of Education Magazine for Girls*. Baghdad University . Number: 1. 197.
44- Al-Zaidi, Mufid Kasid. 2021. “Iraqi-Kuwaiti relations (2014_2018).” *Journal of Historical Studies - House of Wisdom*. Number: 52. 278.
45- Rimbaud, Michel. 2020.alharab alsoreah. [*Syrian wars*]. Translated by: Lebanon Mashouh. General Authority for Books Syria.

46- Mukhtar, Hassan Muhammad Ahmed. 2013. [*Strategic management concepts and models*]. Cairo: United Arab Company.
47- Al-Salmi, Alaa Abdel Razzaq. 2021.mokdamah fe alamn alsebrane. [*Introduction to cyber security*]. Baghdad: Memory Library for Publishing and Distribution.
48- Reda, Fatima Muhammad. 2022. "A future vision for the Iraqi National Security Strategy (2022-2026)." *Journal of Strategic and Military Studies*. Berlin. Number: 15. 109-110.
49- Hamid, Ali Fares. 2017.
50- Hamid, Ali Hussein, and Ali Ziyad. 2020. "Analysis of the Iraqi strategic environment from a security perspective." *Hammurabi Magazine*. Number: 33-34. 219.
51- Al-Ali, Marwan Salem. "Strategic challenges to Iraqi national security according to international changes." *Tikrit Journal of Political Science*. Number: 20.
52- Al-Ammar, Moneim Sahi. The Hole of Tribulation: Tracing the Iraqi Self.
53- Jassim, Iyad Nouri. 2013. "Formulating the Iraqi national security strategy: a future study." Unpublished master's thesis, College of Political Science - Al-Nahrain University. 257.
54- Researchers Group, [*The Future of the Political Process in Iraq and Its Challenges, Iraqi Strategic Report*], 2008, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.